المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/العدد 82/شهر ايلول/سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.9

قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1990-2020)

Measuring and analyzing the impact of fiscal and monetary policies on unemployment rates In Iraq for the period (1990-2020)

تارا معاذ عباس/الباحثة أ.م.د.زكي حسين قادر/المشرف
Tara Muathe Abbas Zeki Hussein Qader
Tara.Abbas@su.edu.krd Zaki.qader@su.edu.krd
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين-أربيل

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، البطالة، انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL .

Keywords: Fiscal policy, monetary policy, unemployment, Autoregressive distributed lag model ARDL.

المستخلص:

يهدف البحث الحالي الى التحقق تجريبيا من أثر السياستين المالية والنقدية على معدلات البطالة في العراق للمدة 1990-2020.وتم استخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL لبناء انموذج يتضمن أدوات السياستين معا لبيان درجة التكامل والتنسيق فيما بينهما في التأثير على معدلات البطالة. وتوصل البحث الى وجود علاقة عكسية ومعنوية لكافة متغيرات السياسة المالية على معدلات البطالة في الاجل القصير. في حين ارتبط كل من متغيري الناتج المحلي الإجمالي والايرادات النفطية بعلاقة طردية ومعنوية مع البطالة في الاجل الطويل وبذلك تخالف منطوق النظرية الاقتصادية. وتباين أدوات السياسة النقدية في التأثير على معدلات البطالة، اذ يعد سعر الخصم الأداة الأكثر تأثيراً على البطالة فضلاً عن عدم معنوية سعر الفائدة في التأثير على معدلات البطالة. أما من ناحية التنسيق بين السياستين فقد دلت النتائج على وجود تنسيق فيما بين السياستين في التأثير على البطالة مع تباين في الأثر للأدوات المستخدمة للسياستين إلا ان أثرهما كان ضعيفاً بالاستناد على احجام المعلمات المقدرة. ومن اهم المقترحات التي توصلت اليها البحث هي العمل على تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والنقدية من خلال إزالة كافة العقبات امام استقلالية البنك المركزي والبحث عن مصادر أخرى لتمويل العجز في الموازنة العامة بدلا من اعتماد على الإصدار النقدي.

Abstract:

The current research aims to experimentally verify the impact of fiscal and monetary policies on unemployment rates in Iraq for the period 1990-2020. The Autoregressive distributed lag model ARDL was used to build a model that includes the tools of both policies together to show the degree of integration and coordination between them in influencing unemployment rates. The research found an inverse and significant relationship for all fiscal policy variables on unemployment rates in the short term. While both GDP and oil revenue variables were positively and significantly associated with unemployment in the long run, thus contradicting the economic theory. Monetary policy tools vary in their impact on unemployment rates, as the discount rate is the most influential tool on unemployment, in addition to the insignificance of the interest rate in its impact on unemployment rates. As for coordination between the two policies, the results

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

indicated the existence of coordination between the two policies in their impact on unemployment, with a variation in the impact of the tools used for the two policies, but their impact was weak based on the sizes of the estimated parameters. One of the most important proposals reached by the research is to work on enhancing coordination between fiscal and monetary policy by removing all obstacles to the independence of the central bank and searching for other sources to finance the deficit in the general budget instead of relying on the issuance of money.

المقدمة:

تعد السياسات الاقتصادية الكلية من أهم المواضيع التي تحتل مكانة مهمة لدى الكثير من الاقتصاديين، نظرا لانعكاساتها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال قدرتها على تحقيق أهدافها التي تسعى اليها، وعلى هذا الأساس أصبح لزاما على اقتصاديات الدول اتباع سياسة اقتصادية تتميز بالتكامل بين كل ادواتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، أن السياستين المالية والنقدية تعتبران من اهم ادوات السياسة الاقتصادية فلابد من التنسيق والتكامل بينهما لتحقيق أهم الأهداف المتمثلة برفع مستويات الناتج وتحقيق العمالة الكاملة وخفض مستويات التضخم والتي تصنف ضمن أهم الاهداف السياسية لأي دولة وفي هذا الإطار تعتبر البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها كل الدول سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وتختلف أسباب تفشي هذه الظاهرة من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية السائدة، ففي الدول المتقدمة عادة ما يكون تفشي البطالة يرجع لتراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام وحدوث تقلبات في الدورات الاقتصادية. أما في البلدان تعود الى اعتمادها على عائدات الموارد الطبيعة فقد تبقى هذه السياسات محدودة الفعالية نظرا للاعتماد المفرط على تمويل البرامج الاقتصادية الذي يكون مصدره الانفاق العام الناتج عن عائدات هذه الموارد. والعراق أحد الدول النامية التي عانت ولاتزال تعاني من هذه الظاهرة، خاصة بعد ما شهد العراق العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية التي انعكست على العديد من المتغيرات الاقتصادية وفي مقدمتها مشكلة البطالة.

1. المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة.

1.1. مشكلة البحث: استخدم العراق خلال مدة البحث 1990-2020 مختلف أدوات السياسة الاقتصادية بما فيها السياسة المالية والسياسة النقدية واختلفت هذه السياسات باختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة لكل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد العراقي لذا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما مدى تأثير أدوات السياستين المالية والنقدية على معدلات البطالة في العراق للمدة 1990-2020 في الاجلين القصير والطويل؟

- هل هناك تنسيق وتكامل ما بين السياستين في التأثير على معدلات البطالة في العراق؟

2.1. أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من المكانة التي تحتلها السياسة المالية والنقدية في السياسة الاقتصادية وذلك من خلال استخدام ادواتها التي تساعد في التأثير على معدلات البطالة. وان تطبيق هذه السياسات لها دور في تخفيف معدلات البطالة في العراق وايضاً مما ستفسر عنه من نتائج وما تقدمه من مقترحات في إطار رفع كفاءة وتفعيل السياسات المالية والنقدية وفق أسس واضحة لتحديد الأهداف والأدوات المناسبة التي تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة. مما يتوجب على صانعي السياسة الاقتصادية الأخذ بنظر الاعتبار التنسيق بين السياستين عند رسم السياسة الاقتصادية الكلية من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وفي مقدمتها تحقيق مستويات

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

مرتفعة من الاستخدام للتحقيق من مشكلة البطالة.

3.1. **اهداف البحث:** يهدف البحث الى ما يأتي:

1-التقييم التجريبي لأثر أدوات السياسة المالية والنقدية في معدلات البطالة في العراق للمدة 1990-2020 في الاجلين القصير والطويل.

2-تفحص مدى وجود التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية في تخفيف معدل البطالة، لتحديد السياسة الأكثر فاعلية في هذا المجال.

4.1. **فرضية البحث:** استند البحث على الفرضيات الآتية:

1- وجود تباين في أثر أدوات السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق.

2- تهدف السياسة النقدية في العراق بصفة أساسية الى محاربة التضخم ولها علاقة ضعيفة بمعدلات البطالة في العراق.

3-ضعف التنسيق والتكامل بين السياستين في التأثير على معدلات البطالة في العراق.

5.1. **حدود البحث:** لأجل معالجة مشكلة البحث فقد تمثل الحدود المكانية بالاقتصاد العراقي، اما الحدود الزمانية فقد شمل المدة 1990-2020 لكون هذه المدة شهد فيها العراق ظروف استثنائية تمثلت بالحروب والحصار الاقتصادي امتد لأكثر من عقد ومن ثم تغيير النظام السياسي بعد 2003.

6.1. **منهجية البحث:** تم استخدام منهجين أساسيين في هذا البحث وهما:

- **المنهج الاستنباطي**: ومفاده الانتقال من العام الى الخاص والقائم على الدراسة النظرية والتاريخية من اجل تحديد اهم التعاريف والمتغيرات التي تقتضيها الدراسة النظرية وكذلك استخلاص طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الدراسة.
- **المنهج الاستقرائي**: ومفاده الانتقال من الخاص الى العام بهدف تحليل وتفسير البيانات الإحصائية المتعلقة بتطورات مسار أدوات السياسة المالية والنقدية والبطالة. فضلا عن ذلك، تم بناء بعض النماذج القياسية لتقدير أثر أدوات السياسة المالية والنقدية على البطالة في العراق للمدة (1990-2020)بالاستناد على البرنامج الاحصائي(E-views10)لإجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية المناسبة.

7.1. **أسباب اختيار موضوع البحث:**

1-كون البطالة من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها معظم دول العالم.

2-الازمة المزدوجة التي شهدها العراق والتي تمثلت بالحرب على الإرهاب وانخفاض عائدات النفط التي وضعت السياسات الاقتصادية امام تحدي كبير في تخطي هذه الازمة ودفع عجلة الاقتصاد الى الامام.

3-لابراز الأهمية التي تكتسيها السياستين المالية والنقدية وفعاليتها في التخفيف مشكلة البطالة.

8.1. **هيكلية البحث:** لأجل التوصل الى الأهداف البحث، تم تقسيمه الى الثلاثة مباحث، اختص المبحث الأول بمنهجية البحث واهم الدراسات السابقة في حين يتعلق المبحث الثاني بالإطار النظري اما المبحث الثالث فقد تطرق الى الجانب التطبيقي للبحث.

9.1.**الدراسات السابقة:** تشكل الدراسات السابقة حلقة اتصال لأية دراسة علمية، من ضمنها الدراسة الحالية، بوصفها تسهم في اثراء المعرفة بالجهود العلمية والعملية، والتي تمثل رصيدا معرفيا من حيث الكم والنوع، ويمكن الاستفادة منها في تشكيل الإطار النظري. سيتم فيما يلي استعراض مرجعي لأهم الدراسات التي تناولت أثر السياسة المالية، السياسة النقدية والسياستين المالية والنقدية أثرهما على البطالة، ووفقا لتسلسلها الزمني وكالاتي:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

جدول رقم (1) عرض الدراسات السابقة لأثر السياستين المالية والنقدية على البطالة

أ-الدراسات المحلية:

1.	الباحث	ازاد احمد سعدون الدوسكي وسمير فخري نعمة الوائلي
	عنوان الدراسة	انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003
	سنة الدراسة	2010
	نطاق الدراسة	مكانيا الاقتصاد العراق وزمانيا للمدة 2004-2009
	هدف الدراسة	بيان أثر السياسة المالية والنقدية المتبعة بعد عام 2003 في البطالة في الاقتصاد العراقي.
	أسلوب المستخدم في الدراسة	أسلوب التحليل الاقتصادي المقارن بالاعتماد على المصادر العلمية والمنشورات والاحصائيات الرسمية والبحوث والرسائل العلمية.
	المتغيرات المستخدمة في الدراسة	أسعار الفائدة، متوسط دخل الفرد الحقيقي، اجمالي المبالغ المخصصة لتنمية الأقاليم.
	الاستنتاجات	ان السياسة الانكماشية للبنك المركزي اثرت في البداية بشكل سلبي في عمل القطاع الخاص لأنها أدت الى تقلص استثمارات القطاع الخاص التي كانت متأثرة أصلا بسبب الوضع الأمني السيء بعد عام 2003، ولكن اتباع سياسة مالية توسعية بعد ذلك كانت ذات تأثير أكبر من تأثير سياسة البنك المركزي مما أدى بالمحصلة الى تقليص حجم البطالة داخل الاقتصاد العراقي.

ب-الدراسات باللغة العربية:

1.	الباحث	نزار كاظم صباح
	عنوان الدراسة	تحليل وقياس أثر السياسات النقدية والمالية في النمو والبطالة-مصر حالة دراسية-
	سنة الدراسة	2010
	نطاق الدراسة	الاقتصاد المصر واليابان خلال 21 سنة الى المدد الفرعية التالية المدة الأولى 1985-1989 المدة الثانية (1990-1997) المدة الثالثة (1998-2005)
	هدف الدراسة	تحديد مدى استجابة النمو والبطالة للتغيرات في السياستين النقدية والمالية ومدى تمكن مصر من تحسين وضعها في هذا المجال في ضوء ظروفها الاقتصادية.
	أسلوب المستخدم في الدراسة	انموذج الانحدار المتعدد.
	المتغيرات المستخدمة في الدراسة	النفقات والايرادات الحكومية، عرض النقد، السعر الفائدة، ناتج المحلي الإجمالي والبطالة.
	الاستنتاجات	السياستين المالية والنقدية معا لم تؤديا دورهما في هذا المجال بالنظر لتأثيرهما على متغير دون الآخر وان كانت السياسة النقدية إيجابية في تأثيرها ولكن بشكل متواضع وعلى النمو دون البطالة.
2.	الباحث	نذير ياسين
	عنوان الدراسة	أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)
	سنة الدراسة	2012
	نطاق الدراسة	مكانياً الاقتصاد الجزائري والإطار الزماني المدة (1970-2010)
	هدف الدراسة	توضيح الغموض حول عمل كل من السياسة النقدية والمالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وفعالية كل من السياسة المالية والنقدية.
	أسلوب المستخدم في الدراسة	المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي القياسي، نماذج اشعة الانحدار الذاتي VAR ونماذج تصحيح الخطأ VECM.
	المتغيرات المستخدمة في الدراسة	الانفاق الحكومي، الضرائب، سعر الخصم ومعدلات الاحتياطي الاجباري.
	الاستنتاجات	وجود علاقة طردية بين متغير الانفاق الحكومي ومتغير معدل البطالة على المدى القصير، المتوسط والطويل، ووجود علاقة عكسية بين متغير الإيرادات العامة ومتغير معدل البطالة وذلك على المدى الطويل، المتوسط والقصير، اما فيما يتعلق بتأثير السياسة النقدية انه لا توجد علاقة بين أدوات السياسة النقدية والبطالة في الجزائر.
3.	الباحث	رقاب طارق
	عنوان الدراسة	تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990الى 2015)
	سنة الدراسة	2018
	نطاق الدراسة	مكانياً الاقتصاد الجزائري والإطار الزماني المدة (1990-2015)
	هدف الدراسة	تحديد تأثير السياسات النقدية والمالية على البطالة في الجزائر وتأكد من وجود تكامل بين هذه السياسات.
	أسلوب المستخدم في الدراسة	دراسة سببية غرانجر واختبار جوهانسون ونموذج VECM
	المتغيرات المستخدمة في الدراسة	النفقات العامة الحقيقية، الإيرادات العامة الحقيقية، عرض النقود بالمعنى الواسع ومعدل التضخم.
	الاستنتاجات	وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين معدل البطالة ومتغيرات السياسة المالية والنقدية وغير معنوية في الاجل القصير.

ج-الدراسات باللغة الانكليزية:

1.	الباحث	Loakulrach
	عنوان الدراسة	أثر السياسة المالية والنقدية على الاستخدام: حالة تايلند
	سنة الدراسة	2011
	نطاق الدراسة	1983-2008
	هدف الدراسة	تحديد أثر السياستين المالية والنقدية على معدل الاستخدام
	أسلوب المستخدم في الدراسة	انموذج الانحدار المتعدد
	المتغيرات المستخدمة في الدراسة	عرض النقد، اجمالي الضرائب، النفقات العامة، عجز الموازنة، الانفتاح التجاري، معدل النمو، قوة العمل.
	الاستنتاجات	ترتبط السياسة النقدية بعلاقة عكسية مع معدل الاستخدام، في حين لا ترتبط السياسة المالية بعلاقة معنوية معه.
2.	الباحث	Attamach et. Al
	عنوان الدراسة	أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في نيجيريا
	سنة الدراسة	2015
	نطاق الدراسة	زمانياً المدة 1980-2013 ومكانياً نيجيريا
	هدف الدراسة	بيان أثر السياستين النقدية والمالية على البطالة
	أسلوب المستخدم في الدراسة	انموذج القياسي متمثل في طريقة المربعات الصغرى OLS
	المتغيرات المستخدمة في الدراسة	النفقات الحكومية، الإيرادات الحكومية، عرض النقد بالمفهوم الواسع M2، معدل الفائدة، معدل سعر الصرف.
	الاستنتاجات	ترتبط كل من النفقات العامة، عرض النقد، سعر الصرف) بعلاقة موجبة ومعنوية مع معدل البطالة.

المصدر: من اعداد الباحثين.

1.9.1. **التعقيب على الدراسات السابقة:** لقد تطرقت العديد من الدراسات السابقة الى موضوع أثر ودور السياسة المالية والنقدية وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين المحلية والعربية والإنكليزية وشملت العديد من البلدان كإشارة الى تنوعها الزمني والجغرافي.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

2.9.1. أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

- هدفت الدراسات السابقة الى بيان وتحديد أثر السياسة المالية والنقدية في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي وبخاصة البطالة والنمو الاقتصادي.
- اختلفت الدراسات السابقة فيما بينها حول المنهجية المستخدمة او الانموذج المستخدم.

يتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في موضوعه الرئيسي. وهدفه العام الا انه يختلف عنه في عدة جوانب وهي:

- استخدم البحث الحالي منهجين يتمثلان بالأسلوب التحليلي الوصفي وتقسيمها الى مدتين زمنيتين. من خلال استخراج النسب ومعدلات النمو السنوي المركب، فضلا عن استخدامها للأسلوب الكمي القياسي.
- ركز البحث الحالي على أثر السياستين المالية والنقدية على البطالة، في حين اشارت نماذج التكامل والتنسيق بين السياستين على النمو الاقتصادي.
- استخدم البحث الحالي معظم أدوات السياسة المالية والنقدية كمتغيرات مستقلة بالإضافة الى اختلاف الحدود الزمانية.

2. المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

1.2. تعريف السياسة المالية: تعرف السياسة المالية بانها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الانفاق والايرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من اجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الأثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية (عبد اللطيف وخماس، 2017: 320). بينما يعرفها البعض بانها مجموعة من الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع للمحافظة على استقراره العام وتنمية ومعالجة مشاكله ومواجهة الظروف الطارئ (عكار وناصح، 2020: 95).

2.2. السياسة المالية بحسب المدارس الاقتصادية:

1. السياسة المالية بحسب المدرسة الكلاسيكية: تركز على عدم اعطاء اهمية للسياسة المالية كأداة مهمة من ادوات السياسة الاقتصادية وبالتالي لا يكون لها الدور المهم في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظراً لتحييد دور الدولة عن اي تدخل او مشاركة فعالة في ادارة الحياة الاقتصادية (محمد، 2013: 53).

2. السياسة المالية بحسب المدرسة الكينزية: السياسة المالية حسب المفهوم الكينزي عبارة عن مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة ولذلك أطلق عليها اسم (السياسة المالية المتدخلة) لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة (شحاته واخرون، 2009: 47).

3. السياسة المالية بحسب المدرسة النقدية: ان السياسة المالية حسب اعتقادهم ليس لها تأثير على المستوى العام للأسعار وفي الحياة الاقتصادية بصفة عامة، خاصة في المدى القصير ما لم تكن مدعومة بالسياسة النقدية وبتغير حقيقي في النقد، وهذا الأخير مخالف تماما لرأي رواد النظرية الكينزية، حيث يرون ان السياسة المالية وحدها كفيلة بالتأثير على المستوى العام للأسعار بغض النظر عن دور النقود (الدعمي، 2014: 53) (الدراوسي، 2006: 38).

4. السياسة المالية بحسب مدرسة التوقعات العقلانية: تتلخص سياسة التوقعات العقلانية بمسألة اتباع سياسة مالية معينة سواء كانت توسعية ام انكماشية منذ البداية يمكن ان تساعد اصحاب القرار الاقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع اجراءات السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة معاً

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

لتحقيق اهدافها، الا ان هذه النظرية قد تعرضت لانتقادات كان من اهمها انه في حالة امتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الاقتصاد قد يكون من السهل لهم ان ينشروا المعلومات ويدعوا الناس لكي يتعرفوا بناءاً عليها بدلاً من تطبيق سياسة جديدة (الخزعلي، 2020، 261).

5ـ السياسة المالية بحسب مدرسة اقتصاديات جانب العرض: تؤكد مدرسة اقتصاديات جانب العرض على دور السياسة المالية في انتعاش النمو الاقتصادي. اذ اعتمدت تحليلاتهم على نظرية الأسعار الكلاسيكية المباشرة ووفقا لاقتصادي هذه النظرية فان تغير الضريبة يؤثر على الاقتصاد وينتقل هذا التأثير على مكافأة عوامل الإنتاج بعد اقتطاع الضريبة وليس تأثيره على تدفقات الدخل والانفاق فخفض الضرائب مثلا عن العمل والفائدة وارباح الأسهم يؤثر بشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي ومن ثم النشاط الاقتصادي (سامو يلسون واخرون، 2001: 648). ويمكن تلخيص اهم المدارس المفسرة للسياسة المالية بالجدول (2) وكالاتي:

جدول رقم (2) ملخص لاهم خصائص السياسة المالية حسب المدارس الاقتصادية

المدرسة الاقتصادية	جوهر الاهتمام	الموائمة الذاتية بدون تدخل الحكومة	آلية أثر انتقال السياسة المالية	أثر السياسة المالية	السياسات المقترحة
الكلاسيكية	مبدأ توازن الموازنة العامة	توجد	سياسة محايدة	لا يوجد	إعطاء دور ضيق للإنفاق العام
الكينزية	مالية الوظيفية بدلا من المالية المحايدة	لا توجد	مباشرة	يوجد	حالة البطالة: سياسة مالية توسعية حالة التضخم: سياسة مالية انكماشية
النقدية	معارضة تدخل السياسة المالية	توجد	غير مباشرة	ضعف فاعلية الاثر	سياسة مالية توسعية مصحوبة بزيادة عرض النقد
التوقعات العقلانية	عامل التوقعات	توجد	غير مباشرة	لا يوجد	سياسة مالية مفاجئة لا يمكن التنبؤ بها
اقتصاديات جانب العرض	إعطاء أهمية للسياسة الضريبية	توجد	مباشرة	يوجد	تخفيض الضرائب لأجل رفع منحنى العرض الكلي

المصدر: من اعداد الباحثين.

3.2. تعريف السياسة النقدية: تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد سواء كان متقدما أو ناميا، واستخدمت هذه السياسة ضمن آليات الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها إما بصفة ذاتية أو مساعدة الهيئات المالية في بداية التسعينات التصحيح الأوضاع الاقتصادية التي مرت بما قبل ذلك، والتي تميزت بضعف النمو واختلال ميزان المدفوعات...إلخ. ويمكن تعريف السياسة النقدية بالمعنى الضيق بانها مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الإصدار النقدي، والرقابة على الائتمان بصورة لا يمكن معها الفصل بين النقد والائتمان، في التأثير الذي تمارسه تلك الإجراءات والتدابير على حركات الأسعار (سمية، 2016: 33). أما السياسة النقدية بمعناها الواسع تشمل جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد تأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي ومن هنا مهمة السياسة النقدية لا تقف عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة وعرض استخدام الائتمان الصيرفي بل تمتد لتشكل أيضا السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي لما لهذه الأخيرة من انعكاسات واضحة على عرض النقد (الدوري والسامرائي، 2006: 186).

4.2. السياسة النقدية بحسب المدارس الاقتصادية:

1ـ السياسة النقدية بحسب المدرسة الكلاسيكية: تعتبر نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي قامت بشرح العلاقة بين المستوى العام للأسعار والناتج تطورت هذه النظرية من مجرد أفكار الى نظرية قائمة بحد ذاتها ظهرت في المرحلة الأولى باسم نظرية المعاملات لفيشر وتطورت فيما بعد الى ما يعرف بنظرية الأرصدة والمعروفة باسم صيغة الأرصدة النقدية لمدرسة كامبردج. اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى الأسعار(الناقة،2001:349). وتعتبر النظرية النقدية الكلاسيكية خطوة مهمة في التحليل النقدي، نظرا للأفكار المهمة التي جاءت

بها كالتنبيه الى خطورة الإفراط النقدي وتسببه في خلق الموجات التضخمية، الى جانب تبيان أهم التفصيل النقدي وأثره على الاقتصاد (بلعزوز، 2006: 10-12).

2ـ **السياسة النقدية بحسب المدرسة الكينزية:** تعد النظرية الكنزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي والاقتصادي ففي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم النظرية الكنزية على أساس أهمية الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد، بمعنى ان التغير في الكمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة والإنتاج والاستهلاك، الادخار، الاستثمار، وبالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل. وفقا لأراء كينز فان السياسة المالية أكثر فعالية وتأثيرا في حل المشكلات الاقتصادية الا انه واقر كينز بان للسياسة النقدية دور مساعد ويعود تأكيده على دور السياسة النقدية الى جانب السياسة المالية لإيمانه على خلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة على غرار التبادل، وانما هي مخزن للقيمة جاعلا لنقود الدور المحرك في التغير الاقتصادي من خلال الدخل والإنتاج والاستخدام (الدعمي، 2008: 10).

3ـ **السياسة النقدية بحسب المدرسة النقدية:** يتزعم هذه المدرسة الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، حيث تبني التحليل الكلاسيكي في نظرية الطلب على النقود لكن بأكثر شمولية وأكثر اتساع. لقد كانت هذه المدرسة بمثابة الثورة المضادة للنظرية الكينزية، ونهضة كبيرة للاعتقاد بان اقتصاد السوق قادر على تحقيق الاستقرار الكلي وذلك بتوفير اليد الظاهرة للحكومة. ولقد كان النقديون يعتقدون بأن الاثر الاولي للنمو النقدي سيقع اولاً على الانتاج أكثر منه على الاسعار، فانهم لا يرون في معدل نمو كمية النقود ومعدل التضخم ان يتغيرا دائما بنفس الاتجاه في الاجل القصير، وانه على الدوام وخلال الاجل الطويل يكون التضخم ظاهرة نقدية، اي ان سبب التضخم هو عوامل نقدية صرفة ويتأثر مباشرة بكمية عرض النقد المتداول في السوق (عبد الله، 2006: 163).

4ـ **السياسة النقدية بحسب مدرسة التوقعات العقلانية:** ظهرت خلال عقد السبعينات من القرن الماضي بقيادة روبرت لوكاس من جامعة شيكاغو وروبرت بارو من جامعة هارفارد وغيرهم وينبع هذا المنهج الكلاسيكي الذي سبق بحثه من ناحية تأكيده دور الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب ولكنه يضيف سمة جديدة لهذا التحليل الا وهي سمة التوقعات العقلانية للوحدات الاقتصادية (الأفراد والمنشآت)، وفيما يتعلق بالسياسة النقدية ويرى لوكاس بان التغيرات النقدية في عرض النقد تؤدي الى احداث تقلبات دورية في الاقتصاد وينخفض نتيجة ذلك استجابة التغيرات في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي للتغيرات في السياسة النقدية وبالتالي يقلل من فاعلية هذه السياسة (القطابري، 2009: 58).

5ـ **السياسة النقدية بحسب مدرسة اقتصاديات جانب العرض:** ظهرت هذه المدرسة في اواخر السبعينات من القرن العشرين بعد ان تبين لمعظم اقتصاديها منهم(ارثر لافر، كريج روبرتسون ونورمان تيور)ان اسلوب السياسات الاقتصادية التي كانت موجهة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية باتت وسائل غير ناجحة سواء كان ذلك بأسلوب تحريك الطلب الكلي او عن طريق اجراءات السلطات النقدية المتشددة، اذ يرى اقتصاديو هذه المدرسة بان العرض من السلع والخدمات يعتبر من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وهي بذلك تخالف النظرية الكينزية في اعتمادها على الطلب الكلي لان الطلب يمكن ان يتعثر، فاذا ما تخلف الطلب الاستهلاكي فانه يجر الاقتصاد الى الركود وهنا على الحكومة التدخل مع حوافز ضريبية ونقدية لدعم رغبات المنتجين في توفير وايجاد السلع والخدمات لرفع وتأثر النمو الاقتصادي(سامو يلسون، 2006:646)و(ابد جمان،2012: 351). ويمكن تلخيص اهم المدارس المفسرة للسياسة النقدية بالجدول (3) وكالاتي:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

لجدول رقم (3) ملخص لاهم خصائص السياسة النقدية حسب المدارس الاقتصادية

المدرسة الاقتصادية	جوهر الاهتمام	الموائمة الذاتية بدون تدخل الحكومة	آلية أثر انتقال السياسة النقدية	أثر السياسة النقدية	السياسات المقترحة
الكلاسيكية	استقرار الأسعار	توجد	مباشرة	لا يوجد	سياسة نقدية تعمل على خلق النقود فقط
الكينزية	البطالة –فترات الركود الطلب الكلي الفعال	لا توجد	غير مباشرة	يوجد	سياسة نقدية نشطة
النقدية	التضخم	توجد	مباشرة وغير مباشرة	يوجد في الأجل القصير لا يوجد في الأجل الطويل	سياسة نقدية غير نشطة
التوقعات العقلانية	عنصر التوقعات العقلانية	توجد	غير مباشرة	سياسة النقدية متوقعة: لا يوجد سياسة نقدية غير متوقعة: يوجد الأثر	سياسة نقدية مفاجئة لا يمكن التنبؤ بها
اقتصاديات جانب العرض	الركود- الطلب الكلي- النمو- الإنتاجية	توجد	مباشرة وغير مباشرة	يوجد في الاجلين القصير والطويل	سياسة نقدية اقل توسعية تتبع نظام معدل ثابت لنمو المعروض النقدي

المصدر: من اعداد الباحثين.

5.2. **تعريف البطالة:** البطالة على وفق التعريف الضيق يشمل الأفراد القادرين على العمل والذين هم من دون عمل ويبحثون عن عمل بأجر او لحسابهم الخاص ومستعدين له ولكنه من دون جدوى. (المعهد القومي للتخطيط، دليل المصطلحات الاقتصادية والتخطيطية، مطبعة وزارة التخطيط، بغداد، 1988: 76).هناك مقياسين للبطالة إذا ما تم الأخذ بنظر الاعتبار معيار البحث عن عمل، يستند المقياس الأول على التعريف الضيق والأخر على التعريف الواسع (الراوي، 2002: 379)، وهي عبارة عن الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمطلوبة عند مستوى معين من الأجور (حلمي، 2008: 53). أما التعريف الواسع للبطالة الذي اوصت به منظمة العمل الدولية (OIL) والذي ينص على (ان العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر عليه وراغب فيه، لكنه لا يجده (حسين، 2012: 83). انطلاقا من هذا التمييز بين هذين المقياسين، فإن البطالة بالمفهوم الواسع هو الأكثر تناسقا مع واقع الدول النامية، لذلك تعرف وزارة التخطيط العراقية البطالة بانها (الحالة التي يكون فيها الأفراد قادرين على العمل وراغبين فيه بالأجور السائدة ولكنهم يفتقدونه او لا يجدونه) (المعهد القومي للتخطيط، دليل المصطلحات الاقتصادية والتخطيطية، مطبعة وزارة التخطيط، بغداد، 1988: 76).

6.2. **البطالة بحسب المدارس الاقتصادية:**

1. **البطالة بحسب المدرسة الكلاسيكية:** لقد افرد الكلاسيكيون أهمية بالغة للبعدين الاجتماعي والسياسي في تحليل الظاهرة الاقتصادية رابطين في تحليلهم مشكلة البطالة بالمشكلة الديموغرافية وبتراكم الرأسمال والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وأهم ما شغل بال الكلاسيكيين هو مشكلة التوزيع والربح وتأثيره في تراكم رأس المال (العزاوي والشمري، 2018: 10). اذاً كما نلاحظ وفقا للفكر الكلاسيكي فان مرونة الأجور تضمن دائما القضاء على البطالة. (عقون،2010: 22).

2. **البطالة بحسب المدرسة الكينزية:** أن البطالة في مفهوم كينز هي بطالة اجبارية تنشأ بسبب انخفاض الطلب على العمل من جهة وكذا عدم مرونة الأجر الإسمي نحو الأسفل من جهة الأخرى. وعلى الرغم من ذلك فان كينز يرفض الاعتماد على فكرة جعل الأجور مرنة كحل لمشكلة البطالة. ولهذا فان كينز يدعو الى سبب البطالة يجب البحث عنه في سوق السلع والخدمات وليس في السوق العمل (الغفري،2015: 31).

3. **البطالة بحسب المدرسة النقدية:** يعتقدون بوجود معدل طبيعي للبطالة، يتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري في البلد، واية محاولة لتقليل معدل البطالة، دون هذا المعدل سوف

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

يصاحبها ارتفاع في معدل التضخم أي لا يمكن تخفيض مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها، الا من خلال تضخم مستمر يمكن تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول، ويترتب على ذلك اتباع سياسة اقتصادية تضمن تحقيق الاستقرار النقدي من خلال سريان معدل الطبيعي للبطالة (الجوارين، 2013: 6).

4- **البطالة بحسب مدرسة التوقعات العقلانية:** تلعب التوقعات لدى أنصار هذه المدرسة دورا مهما في النشاط الاقتصادي. تؤثر في الأسعار والإنتاج والدخل والعمالة والادخار والاستثمار الى آخره (بهلول، 2015: 58).ويؤمن اصحاب مدرسة التوقعات العقلانية بأن ادارة الاقتصاد بالسياسات المالية والاقتصادية التقديرية مكتوب عليه الفشل فعند اتخاذ مثل هذه السياسات فإن ردود فعل الناس ستبطل محاولات الاستقرار لأن الأفراد يتعلمون مع مرور الزمن ويجعلهم يتخذون اعمالاً مضادة للسياسة (ابد جمان، 2012: 339-340)،(المعموري، 2011: 18).

5- **البطالة بحسب مدرسة اقتصاديات جانب العرض:** يعتقد أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض بان أزمة البطالة والركود لا تمكن في نقص الطلب الكلي الفعال كما يرى الكينزيون بل في نقص قوى العرض. ويرون انه للخروج من هذه الأزمة، لا بد من العمل على إنعاش الحوافز التي من شأنها ان تزيد من قوى الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج (مراد، 2008: 19) (ابدجمان، 2012: 242). ويمكن تلخيص اهم المدارس المفسرة للبطالة بالجدول (4) وكالاتي:

جدول رقم (4) أسباب البطالة حسب المدارس الاقتصادية ومعالجتها

المدارس الاقتصادية	أسباب البطالة	معالجتها
المدرسة الكلاسيكية	1-البطالة الاختيارية: تنشأ بسبب تفضيل العمال التعطل على ان يقبلوا الأجور المنخفضة. 2- البطالة الجزئية: بسبب الأخطاء التي تقع من قبل أصحاب الاعمال عند تقدير احجام الطلب والإنتاج. 3-تدخل الدولة والنقابات العمالية.	1-عدم التدخل في السوق. 2-توافر مرونة الأجور والاسعار.
المدرسة الكينزية	1-وجود بطالة اجبارية واختيارية. 2-قصور في الطلب الكلي الفعال بسبب تناقص الميل الحدي للاستهلاك وقلة الاستثمار.	تنشيط الطلب الكلي الفعال عن طريق اتباع سياسة مالية توسعية.
المدرسة النقدية	1-بطالة دورية سببها عوامل نقدية بحتة. 2-بطالة اختيارية بسبب المطالبة باجور اعلى من الأجور السائدة في سوق العمل.	1-عدم تدخل الدولة. 2-الغاء اعانات البطالة لأنها تحد من فاعلية سوق العمل لان العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجدية.
مدرسة التوقعات العقلانية	1-تنشأ البطالة لأن الافراد يبحثون عن وظائف أفضل وليس بسبب عدم إيجاد الوظائف (بطالة اختيارية). 2-البطالة تكون عند معدلها الطبيعي لأن الوحدات الاقتصادية قادرة على التنبؤ بالمستقبل لذا فان سوق العمل سيكون في حالة التوازن.	1-ضرورة توافر الحرية الاقتصادية وتقييد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي. 2-العمل على توافر المرونة التامة في الأسعار والأجور حسب حالة العرض والطلب.
مدرسة اقتصاديات جانب العرض	سبب البطالة نقص في قوى العرض.	1-عدم التدخل الحكومي لأن النظام الرأسمالي نظام مستقر. 2-خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة.

المصدر: من أعداد الباحثين.

7.2. **علاقة السياستين المالية والنقدية بالبطالة:** هناك تكاملا هاما وقويا ما بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه خاص. أن المقصود بالعلاقة بين السياسة المالية والنقدية هي ان تصبح السلطتان النقدية والمالية على قدم المساواة، فلا يمكن لأي سياسة ان تطغى على الأخرى وتمنعها من تحقيق أهدافها، وتختلف طبيعة العلاقة بين السياستين من دولة لأخرى. ففي بعض الدول (الدول النامية) يتم تنفيذ كلا السياستين بواسطة سلطة مركزية واحدة، وفي هذه الحالة إذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقليدية برفع معدلات الفائدة فإن هذه السياسة سوف تعمل على رفع تكلفة الفائدة بالنسبة للدين الحكومي الجديد في حالة ما إذا لجأت الحكومة الى زيادة الإنفاق الحكومي، ومن جهة أخرى يمكن للسياسة المالية ان تخلف عجزا ماليا كبيرا في معدلات الفائدة المرتفعة وهذا ما يوحي بالاعتماد المتبادل بين السياستين (طارق،2018 :35). ويكاد يجمع الاقتصاديون على ان العلاقة بين السياستين المالية والنقدية هي علاقة جدلية فيها من عدم التوافق والتعارض الكثير وأيضا من التكامل والتنسيق الكثير. ان الخلاف بين الماليين والنقديين عموما لا يتركز على ان لكل منهما ادواته ووسائله التي تختلف عن الاخر بل ان جوهر

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

الخلاف يتمثل في الأهداف التي يسعى كل منهما الى تحقيقها ضمن مهامه وسلطاته. وتعد العلاقة بين السياسة المالية والنقدية تكاملية وتهدف الى تحقيق أهداف اقتصادية بشكل خاص. وان السبب الرئيسي في الترابط بين السياستين (المالية والنقدية) الى مكونات الطلب الكلي التي تتأثر بمستوى سعر الفائدة من جهة وبمستوى الضرائب والانفاق من جهة أخرى، فضلا عن تأثير السياستين (المالية والنقدية) بتمويل فائض او عجز الموازنة وما يترتب عليه من تناعم بين السياستين (المالية والنقدية) لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية مما يؤكد ضرورة المزج بين السياستين (المالية والنقدية). فضلا عن ما تقدم فان العمليات المالية والنقدية تعد من الوسائل الفعالة في الرقابة الاقتصادية، وان التنسيق بين السياستين (المالية والنقدية) امرا ضرورياً لتفادي التعارض بين السياستين بصورة يضعفها، وفي الوقت نفسه تمنع السلطات الحكومية في تحقيق أهدافها، وان طبيعة التداخل بين السياستين يمثل ان السياسة المالية تركز على زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب لتحريك عملية النشاط الاقتصادي عندما يكون الاقتصاد يعمل في ظروف اقل من مستوى التوظيف الكامل، وفي هذه الحالة من الأفضل أن تكون السياستين النقدية والمالية تسيران في نفس الاتجاه وتكملان بعضهما نظرا لاختلاف بين طبيعة كل منهما (الهام، 2017: 59-61).

3. المبحث الثالث: قياس أثر التكامل والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة ظاهرة البطالة في العراق للمدة [1990 - 2020]

مر العراق بظروف صعبة على المستوى السياسي والاقتصادي أسهمت في اضعاف دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخفيف من مشكلة البطالة فقبل عام2003 دمرت الحروب العسكرية البنى التحية للاقتصاد والبشرية لعدة عقود وأدت الى الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية والبشرية في العراق. كما شهد العراق في عام 2003 تغيير للنظام السياسي بشكل تام وكذلك تغيير بالنظام الاقتصادي أيضا حيث تحول من نظام التخطيط الشامل الى نظام الية السوق وهذا بدوره أدى الى العديد من التغيرات في الأوضاع الاقتصادية. ويمكن بيان ملامح السياستين المالية والنقدية خلال مدة البحث من خلال الشكل (1) كالاتي:

الشكل رقم (1) تقسيم البحث

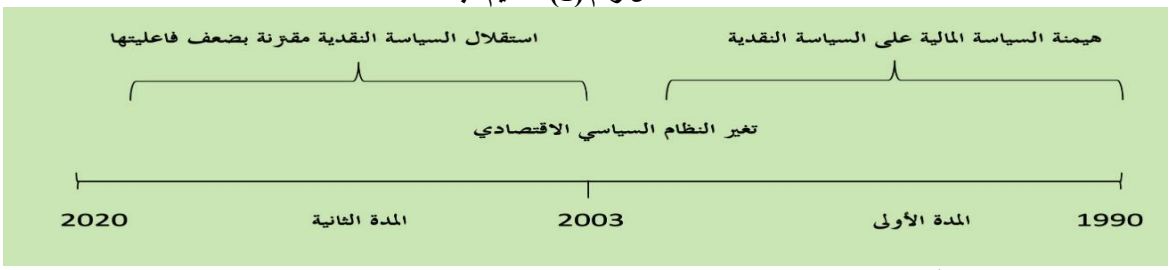

المصدر: من اعداد الباحثين.

اما البطالة فقد اتسمت بتنوعها بسبب اختلاف مسببتها ويمكن تلخيص نوع البطالة ومسبباتها في العراق خلال المدة (1975-2020) بالجدول (5) وكالاتي:

جدول رقم (5) أنواع البطالة واسبابها في العراق

المدة الزمنية	نوع البطالة	سببها
1980-1975	البطالة السلوكية	عزوف بعض العاطلين عن العمل من الانخراط في بعض فرص العمل المتاحة في الاقتصاد بسبب زيادة الموازنة العامة للدولة
1989-1981	المعدل الطبيعي للبطالة	بسبب الحرب العراقية -الإيرانية والتحاق معظم الافراد في سن العمل بالقوات المسلحة.
2003-1990	البطالة المقنعة-البطالة الاجبارية	فرض الحصار الاقتصادي على العراق مع توقف معظم القطاعات الإنتاجية والمستوعبة للعمل.
2020-2004	البطالة المستوردة البطالة الاجبارية البطالة المقنعة	-انفتاح السوق العراق عن العالم الخارجي مما أدى الى التراجع الأهمية النسبية للقطاعين الزراعي والصناعي. -تسريح مئات الالاف من العاملين في وزارتي الدفاع والاعلام. -سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة والهادفة الى ازدياد عدد المشتغلين في الدولة والأجهزة الأمنية.

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً الى:
-وزارة التخطيط-العراق، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية- النشرات الإحصائية للسنوات 1990-2003.
-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، مسح التشغيل والبطالة.
-البنك الدولي http://databank.worldbank.org

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

1.3. **أثر التكامل بين السياسة المالية والنقدية معاً على البطالة:** التكامل المشترك هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى وحجم التكامل بين متغيرات موضوع الدراسة (مؤشرات السياسة المالية ومؤشرات السياسة النقدية)، وهناك اختبارات عديدة يمكن استخدامها لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات والمؤشرات، الا ان (Single –Equation Co-integration Test) من بين اختبارات ذات دلالات اقتصادية احصائية مهمة، ويبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول الاتي :

جدول رقم (6) نتائج التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية

Variables المتغيرات	Prob.القيمة الاحتمالية الحرجة	مستوى التكامل بين المتغيرات	Prob.القيمة الاحتمالية الحرجة	Variables المتغيرات
النفقات الاستثمارية	0.0000	معدلات البطالة	0.0000	عرض النقد بالمعنى الواسع
النفقات التشغيلية	0.0000		0.7246	نسبة الاحتياط القانوني
الايرادات النفطية	0.0000		0.0000	عمليات سوق المفتوحة
الايرادات غير النفطية	0.0000		0.0001	سعر اعادة الخصم
الدين العام	0.0006		0.0000	سعر الفائدة
Variables المتغيرات	R^2	حجم التكامل بين المتغيرات	R^2	Variables المتغيرات
النفقات الاستثمارية	0.83	معدلات البطالة	0.82	عرض النقد بالمعنى الواسع
النفقات التشغيلية	0.83		0.78	نسبة الاحتياط القانوني
الايرادات النفطية	0.81		0.73	عمليات سوق المفتوحة
الايرادات غير النفطية	0.80		0.49	سعر اعادة الخصم
الدين العام	0.20		0.68	سعر الفائدة

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برامج E-views 10

من خلال الجدول (6) يتبين ما يأتي:

1- لمعرفة مستوى التكامل تم الاعتماد على (القيمة الاحتمالية الحرجة)، اذ يتضح ان كافة ادوات السياسة المالية والنقدية الداخلة في النموذج (عدا نسبة الاحتياط القانوني) ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها بعض في مستوى المعنوية (1%، 5%، 10%).

2- ولبيان حجم التكامل بين السياستين المالية والنقدية تم الاعتماد على(R^2). وتبين بان كل من(عرض النقد بالمعنى الواسع، النفقات الاستثمارية والنفقات التشغيلية) لها علاقة تكاملية قوية مع معدلات البطالة، الا ان كل من(سعر الخصم والدين العام)لها علاقة تكاملية ضعيفة مع معدلات البطالة.

2.3. **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثرهما على البطالة:** يختص بقياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في معدلات البطالة في العراق للمدة 1990-2020 وذلك من خلال تكوين أنموذج قياسي يتضمن ادوات السياسة المالية والنقدية معاً. قبل تقدير الأنموذج يجب التنويه بان الاقتصاد العراقي قد شهد تغيرات سياسة واقتصادية طيلة مدة الدراسة الامر مما قد يجعل قيام واشارة المعلمات المقدرة تخالف منطوق النظرية الاقتصادية وفروضها الاساسية.

1ـ **متغيرات الأنموذج:** استناداً على المصادر النظرية والدراسات السابقة، يمكن بيان متغيرات الانموذج المستخدم من خلال الجدول رقم (7) وكالاتي:

جدول رقم (7) المتغيرات التابعة والمستقلة، الصفة، الرمز

المتغيرات	الصفة	الرمز
المتغير التابع	معدل البطالة	UN
المتغيرات المستقلة	نسبة الاحتياط القانوني	RS
	سعر اعادة الخصم	PD
	عمليات سوق المفتوحة	BS
	النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي	RP
	الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي	NRP
	الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي	DE

المصدر: من اعداد الباحثين.

2ـ **منهجية اختبار الحدود:** Bound Test:لمعرفة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يتم الاستناد على إحصاءة اختبار (F). وبعد إجراء الاختبار تم احتساب

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

احصائيةF وكما هو موضح في الجدول (8) وكالاتي:

جدول رقم (8) نتائج اختبار التكامل المشترك بحسب اختبار الحدود

(ARDL Bounds Test)				
	Value	Significant level	I(0) Lower	Upper I(1)
F-Bounds Test	9.0136 أكبر بكثير من قيمة (Upper)	10%	1.75	2.87
		5%	2.04	3.24
		1%	2.66	4.05

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برامج E-views 10

يلاحظ من الجدول (8) ان قيمة احصاءة المحتسبة بلغت (9.0136) و هي اكبر من القيمة الحرجة للحد الاعلى والادنى عند مستوى معنوية (1%)، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الانموذج المستخدم للدراسة. اي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من اجمالي المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع.

3. تقدير معلمات الأنموذج: بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لأدوات السياسة النقدية والمالية، فضلاً عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، تم تقدير معلمات الانموذج في الاجلين القصير والطويل كما هو مبين في الجدول (9) وكالاتي:

جدول رقم (9) نتائج تقدير معلمات الاجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة معدل البطالة

التكامل		قصيرة الاجل		طويلة الاجل	
	المتغيرات	المعلمات	Prob.القيمة الاحتمالية الحرجة	المعلمات	Prob.القيمة الاحتمالية الحرجة
السياسة النقدية مع السياسة المالية	نسبة الاحتياط القانوني	0.6551	0.0063	0.3988	0.0001
	سعر اعادة الخصم	0.6079	0.0056	0.3701	0.0021
	عمليات سوق المفتوحة	- 0.9643	0.0048	- 0.5870	0.0008
	النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي	- 0.3277	0.0557	- 0.1995	0.0001
	الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي	0.1269	0.0839	0.0988	0.0134
	الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي	0.5033	0.0048	0.0058	0.8340
	الحد الثابت (C0)	2.0183	0.1837		
معامل تصحيح الخطأCointEq(-1)		-0.64	0.0003		

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برامج E-views 10

3.3. تقييم الدالة المقدرة اقتصاديا واحصائياً وقياسياً:

أ. تقييم الدالة المقدرة اقتصادياً: نستنتج من الجدول (10) ما يأتي:

- متغير نسبة الاحتياطي القانوني: أظهرت النتائج طردية ومعنوية هذا المتغير في الاجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية (1%). إذ بلغت المرونة الجزئية لمعدل البطالة بالنسبة لمتغير نسبة الاحتياطي القانوني (0.6551) في الاجل القصير، اي ان زيادته بنسبة (1%) يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة بنسبة (0.6551%) في الاجل القصير. اما في الاجل الطويل فقد انخفض حجم التأثير الى (0.3988%). هذه النتيجة كانت متوقعة وتتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.
- سعر إعادة الخصم: وجود علاقة طردية ومعنوية بين هذا المتغير ومعدل البطالة في الاجل القصير والطويل وبمستوى معنوية أقل من (1%) وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، ويلاحظ انخفاض حجم المعلمة في الأجل الطويل.
- عمليات السوق المفتوحة: وجود علاقة عكسية ومعنوية بين هذا المتغير ومعدل البطالة في الاجل القصير والطويل بمستوى معنوية أقل من (5%) وتخالف هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية.
- النفقات العامة: أظهرت النتائج عكسية ومعنوية هذا المتغير في الاجل الطويل وغير معنوي في اجل القصير في التأثير على معدلات البطالة عند مستوى معنوية(1%، 5%، 10%)مما يعني التغيرات التي تحدث في النفقات العامة لها تأثير على معدلات البطالة. وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية. حيث ان زيادة النفقات العامة بنسبة(1%)ادت الى تخفيض معدل البطالة بمقدار(0.5277) و (0.1995) في الاجلين القصير والطويل على التوالي.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

- الايرادات العامة: وجود علاقة طردية ومعنوية بين هذا المتغير ومعدل البطالة في الاجل القصير والطويل وبمستوى معنوية أقل من (5%) وتخالف هذه النتيجة النظرية الاقتصادية. ان العلاقة الطردية بين متغير الايرادات والبطالة ومخالفتها مع النظرية الاقتصادية يمكن تفسيرها بان النمو في الناتج المحلي الاجمالي مرتبط بزيادة الصادرات والايرادات النفطية وليس نمو الناتج في القطاعات الحقيقية، وعليه فان التذبذبات الحاصلة في اسعار النفط العالمية تولد صدمة سلبية في الايرادات النفطية مما يترجم الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي ضعف قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل للعاطلين.

- الدين العام: دلت النتائج على طردية ومعنوية العلاقة بين متغير الدين العام ومعدل البطالة في الأجل القصير وبمستوى معنوية اقل من (5%) وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، الا ان العلاقة بينهما أصبحت طردية وغير معنوية في الاجل الطويل عند مستوى معنوية (5%).

أ- تقييم معلمات تصحيح الخطأ: يعبر معامل تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف من الاجل القصير الى الاجل الطويل ويجب ان يكون سالبا ومعنوياً ليؤكد وجود علاقة تكامل طويلة الاجل بين متغيرات الأنموذج، اي ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين ادوات السياسة المالية والنقدية. ويلاحظ من نتائج الجدول (10) ان معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية (1%) وبلغت (0.6425-) وهو يشير الى مقدار التغير في معدل البطالة نتيجة انحراف المتغيرات المستقلة في الاجل القصير عن قيمها التوازنية في الاجل الطويل بمقدار وحدة واحدة لكل منها. اي ان معدل البطالة سوف يستغرق سنة وستة أشهر تقريباً ليعود الى قيمته التوازنية في الاجل الطويل بعد اثار الصدمات في متغيرات السياسة النقدية والمالية لان (1/0.6425=1.556).علما ان تقديرات معلمات نموذج الاجل الطويل تقيس الاثر الكمي اي الاثر المباشر وغير المباشر للتغير في المتغيرات المستقلة (خارجية كانت او داخلية مرتدة زمنيا) في كل متغير داخلي (معتمد)، في حين ان تقديرات معلمات انموذج الاجل القصير تقيس الاثر المباشر فقط للمتغير المستقل في المتغير المعتمد وان ما يهم واضع السياسة هو الاثر الكلي لتغيرات المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد. والجدول (10) ادناه يبين النسبة بين معلمات انموذج الاجل الطويل والقصير ودرجة تأثيرهما في المتغير التابع(الرفيعي واخرون، 2019: 70).

جدول رقم (10) نسبة الاثر قصير الاجل الى الاثر طويل الاجل في مقدرات انموذج (ARDL)

المتغيرات	مقدرات معلمات الاثر طويل الاجل	مقدرات معلمات الاثر قصير الاجل	نسبة الاثر قصير الاجل الى الاثر طويل الاجل%
نسبة الاحتياطي القانوني	0.3988	0.6551	164.26
سعر اعادة الخصم	0.3701	0.6079	164.24
عمليات السوق المفتوحة	-0.5870	-0.9643	164.27
الايرادات العامة	0.0988	0.1269	128.44
النفقات العامة	-0.1995	-0.5277	264.26
الدين العام	0.058	0.0503	86.72

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً على الجدول (7)

يستدل من الجدول (10) ان اعلى نسبة تأثير في التغيرات التي تحصل في معدل البطالة هو متغير النفقات العامة، إذ بلغت نسبة الاثر قصير الاجل (264.26%) من الأثر الكلي، ثم يليها تأثير كل من عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني وسعر اعادة الخصم حيث بلغت تأثيرهما في معدل البطالة في الاجل القصير (164.27%,164.26%, 164.24%) على التوالي من الأثر الكلي. في حين بلغت نسبة تأثير الايرادات العامة (128.44%) من الاثر الكلي. فيما بلغت نسبة تأثير الدين العام في معدل البطالة في الاجل القصير (86.72%) من الأثر الكلي.

ب- تقييم الدالة المقدرة احصائياً وقياسياً: أما فيما يتعلق بالمؤشرات الاحصائية يلاحظ سلامة

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

النموذج المقدر احصائياً بشكل عام, فكل المتغيرات التوضيحية معنوية حسب اختبار(t) في الاجلين القصير و الطويل باستثناء معلمة الاجل الطويل لمتغير الدين العام, كما ان قيمة معامل التحديد المصحح($Adjusted\ R^2$)قد بلغت(91%)توضح جودة النموذج المقدر وهذا يدل على ان المتغيرات التوضيحية الممثلة في النموذج تشرح نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع, وكان الخطأ المعياري للنموذج قليل جدا(0.09), كما ان اختبار(F)كان ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية(1%) والبالغة (13.2982) مما يؤكد على معنوية النموذج المقدر ككل.

جدول رقم (11) المؤشرات الاحصائية والقياسية

	المشاكل القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمالية الحرجة	المؤشرات الاحصائية	القيمة الاحتمالية الحرجة
فحص المشاكل القياسية ومصداقية الانموذج المقدر	مشكلة الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey Test:LM	0.2893	R-Squared	0.98
	مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	(9.58 – 2.68)	Adjusted R^2	0.91
	مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroskedasticity	0.3849	F-statistic Prob. (F-statistic)	13.2982 (0.0020)
	مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.7640	S.E. of regression Sum squared resid	0.09 0.04
	مشكلة عدم توزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Test	0.9188	AIC	- 1.9343

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برامج E-views 10

بعد تقدير معالم الانموذج للأجلين الطويل والقصير، ولأجل التأكد من جودة الانموذج المقدر قبل اعتماده تم اجراء الاختبارات التشخيصية او ما تسمى باختبارات ملائمة النموذج المقدر test Checking Diagonsticوكالاتي:

- تشير احصاءة (BGLM) الى خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لان القيمة الاحتمالية اكبر من مستوى معنوية (5%).
-تشير احصاءة(ARCH) الى قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين حد الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity) في الانموذج المقدر.
- تشير احصاءه اختبار (Jarque- Bera) الى قبول فرضية العدم التي تنص على ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر.
- تشير احصاءه اختبار (Ramsey Reset Test) الى صحة الشكل الدالي المستخدم في الانموذج.
-للكشف عن مشكلة التعدد الخطي تم استخدام (VIF)، حيث تبين بان الانموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة حيث كانت القيمة الاحتمالية ضمن المدى المقبول.

ج- اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات الانموذج ARDL: لأجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الاجل الطويل مع تقدير معلمات الاجل القصير، تم الاعتماد على الاختبارين الآتيين:

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة Cumulative Sum of Recursive Residual(CUSUM)
- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM) of Squares. يتضح من الشكل البياني (2) ان الاختبارين لهذا النموذج يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية(5%) مما يشير الى ان هناك استقراراً وانسجاماً في تقديرات النموذج بين نتائج الاجل الطويل ونتائج الاجل القصير، اي ان المعاملات المقدرة للأنموذج تصحيح الخطأ مستقرة هيكلياً خلال المدة الزمنية محل الدراسة.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 82/ شهر ايلول/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

الشكل رقم (2) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات الانموذج وفق الاختبارين CUSUM–CUSUM SQ

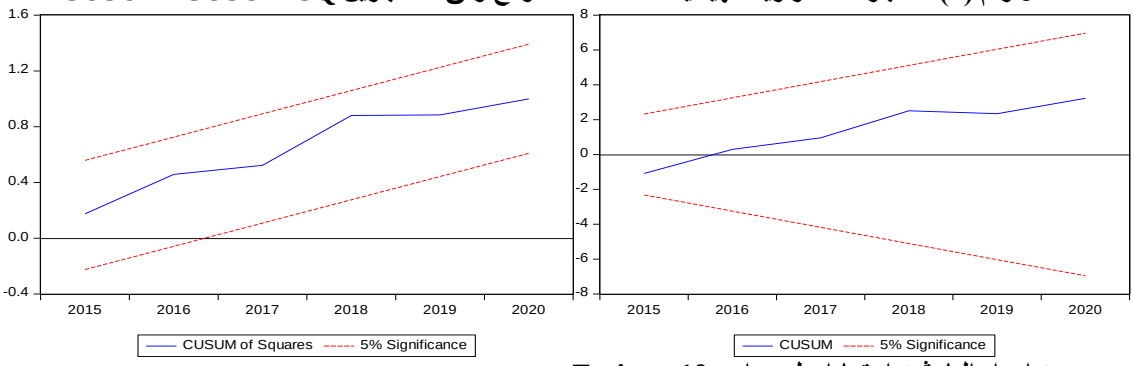

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برامج E-views 10

د- اختبار الاداء التنبؤي للأنموذج تصحيح الخطأ: تعتمد جودة النتائج المقدرة على قوة الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ، لذلك يجب التأكد من تمتع هذا النموذج بقدرة جيدة على التنبؤ خلال المدة الزمنية للتقدير، ولاختبار هذه القدرة للنموذج على التنبؤ تم استخدام اهم مقاييس الاداء التنبؤي للنماذج الاقتصادية القياسية وهو معامل عدم التساوي المقترح بواسطة ثايل Theil

الشكل رقم (3) القيم الفعلية والمقدرة لأنموذج معدل البطالة

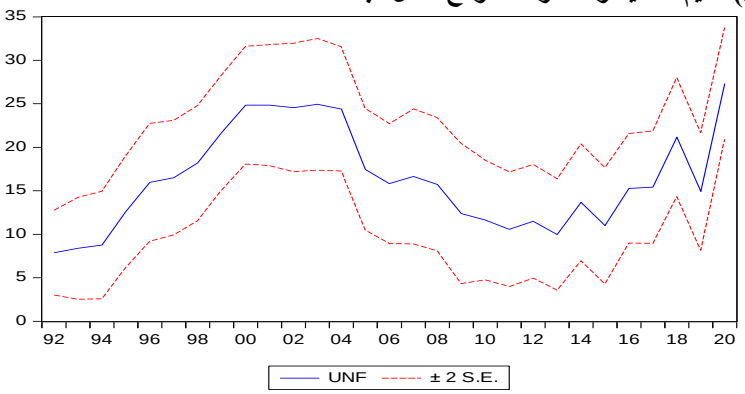

Forecast: UNF	
Actual: UN	
Forecast sample: 1990 2020	
Adjusted sample: 1992 2020	
Included observations: 29	
Root Mean Squared Error	1.587067
Mean Absolute Error	1.181340
Mean Abs. Percent Error	7.444395
Theil Inequality Coefficient	0.045781
Bias Proportion	0.000175
Variance Proportion	0.026115
Covariance Proportion	0.973710
Theil U2 Coefficient	0.353562
Symmetric MAPE	7.278679

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برامج E-views 10

4. المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

1.4. الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي قد تفيد صانعي ومتخذي القرار ويمكن عرضها كالاتي:

أ- وجود علاقة تكاملية مشتركة بين أدوات السياسة النقدية والمالية ما عدا متغير (نسبة الاحتياطي القانوني)، فضلاً عن ذلك أوضحت النتائج وجود علاقة تكاملية قوية بين السياسة النقدية المتمثلة بعرض النقد مع السياسة المالية المتمثلة بكل من النفقات التشغيلية والاستثمارية.

ب- أظهرت نتائج تقدير الانموذج الخاص بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية القدرة النسبية للسياستين في التأثير على معدل البطالة الا ان أثرهما كان ضعيفاً بالاستناد على حجم المعلمات المقدرة هذه النتيجة تتوافق مع واقع الاقتصاد العراقي حيث ان استقرار الأسعار ومكافحة التضخم يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية. وبالنسبة للسياسة المالية فإنها كانت ذات طابع كينزي بسبب زيادة النفقات العامة الا انها كانت أثرها ضعيفاً ايضاً بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته في خلق فرص عمل.

ت- أظهرت نتائج تقدير الانموذج الخاص بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية وجود علاقة معنوية بين متغيرات السياسة المالية والنقدية ومعدل البطالة في الاجل القصير والطويل ما عدا متغير الدين العام الذي كان غير معنوي في الاجل الطويل.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

ث- تبين بان متغير عمليات السوق المفتوحة من اهم متغيرات السياسة النقدية تأثيراً في البطالة، يليها متغير نسبة الاحتياط القانوني، ثم متغير سعر إعادة الخصم. بالنسبة للسياسة المالية، فقد اتى متغير النفقات العامة بالمرتبة الأولى من حيث التأثير، ومن ثم الإيرادات العامة.

ج- بالنسبة لدرجة تأثير المتغيرات المستقلة على معدل البطالة في الاجل القصير نسبة الى الأثر طويل الاجل، آتت متغير السياسة المالية المتمثلة (بالنفقات العامة) بالمرتبة الأولى.

ح- استناداً الى قيمة معامل تصحيح الخطأ، فان معدل البطالة يحتاج الى سنة وستة أشهر تقريباً ليعود الى قيمته التوازنية في الاجل الطويل عند حدوث الصدمات الخارجية والداخلية في متغيرات السياسة النقدية والمالية.

خ- استناداً الى احجام المعلمات المقدرة لمتغيرات السياسة المالية والنقدية، فان مساهمة السياسة النقدية والمالية في التأثير على البطالة سواء في الاجل القصير والطويل تبقى هامشية وضعيفة.

2.4. المقترحات:

استناداً الى النتائج التي تم التوصل اليها من خلال البحث، يمكن تقديم عدة مقترحات يمكن من خلالها رفع فاعلية وكفاءة كل من السياسة المالية والنقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية وفي مقدمتها المحافظة على مستويات منخفضة من البطالة وكالاتي:

1- تبني سياسة مالية فعالة من خلال اجراء تغيير في هيكل الموازنة العامة من خلال ضبط وترشيد النفقات التشغيلية وزيادة النفقات الاستثمارية وتوجيهها الى المجالات التي تشجع نمو الإنتاجية واستغلال الإيرادات النفطية لتنشيط وتحفيز العرض الكلي وتشجيع وتوجيه الاستثمارات نحو القطاع الحقيقي المولد لفرص العمل.

2- تفعيل دور القطاع الخاص في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال توفير كافة المستلزمات الضرورية وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار من خلال إزالة التعقيدات والروتين الإداري الذي يمثل عائقاً بوجه الاستثمار الخاص.

3- العمل على وضع قوانين تعمل على استقلالية البنك المركزي من اي ضغوطات سياسية مع إعطائها حرية التصرف عند وضع وصياغة السياسة النقدية بشرط توافر الكوادر الكفؤة والنزيهة.

4- التركيز على المشروعات التي من شأنها مساهمة في تقليل مستويات البطالة بتوجيه الائتمان المحلي سواء على القطاع الخاص ام العام نحو المشاريع الحيوية والاستنتاجية التي من شأنها استيعاب العمالة الفائضة في سوق العمل، او بما يمكنها من تحقيق منافع اقتصادية تساهم في حفز النمو الاقتصادي والتأثير إيجابا في تحجيم البطالة.

5- العمل على تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والنقدية من خلال إزالة كافة العقبات امام استقلالية البنك المركزي والبحث عن مصادر أخرى لتمويل العجز في الموازنة العامة بدلا من اعتماد على الإصدار النقدي.

6- معالجة ضعف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وإزالة أي تعارض بين السياسة الصانعة للنقد (السياسة النقدية) والسياسة المنفقة للنقد (السياسة المالية) من خلال العمل على وضع ضوابط للنفقات العامة التي تنعكس على حجم المعروض النقدي بما يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي لأجل خلق التوازن بين القطاعين الحقيقي والنقدي وبالشكل الذي يؤول الى تحقيق ضمان استقرار الأسعار ومستويات منخفضة من البطالة.

7- تكوين لجان مشتركة بين الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسة المالية والنقدية لأجل الاشراف على عملية التكامل وبشكل دوري لأجل الاشراف على عملية التكامل والتأكيد على ضرورة اتباع سياسة مالية ونقدية متناسقة وتسير في نفس الاتجاه من اجل تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي ومستويات مرتفعة من الاستخدام مع معدلات تضخم مقبولة تتلاءم مع واقع الاقتصاد العراقي.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

8- من اهم الأمور التي يمكن ان تساهم في تدعيم استقلالية السياسة النقدية في تنفيذ أهدافها، هي ضرورة جعل هدف السياسة المالية ينصب على خلق فرص العمل من خلال مساهمتها في زيادة العرض المحلي من السلع والخدمات من خلال التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية. وهنا تبرز أهمية التكامل من بين السياسة المالية والنقدية.

المصادر والمراجع REFERENCES

ـ المصادر باللغة العربية

ـ أولا: التقارير والوثائق الرسمية

– البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، مسح التشغيل والبطالة.
– المعهد القومي للتخطيط (1988). دليل المصطلحات الاقتصادية والتخطيطية، مطبعة وزارة التخطيط بغداد.
– وزارة التخطيط-العراق، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية- النشرات الإحصائية للسنوات 1990-2003.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

- أوكيلي الهام، (2017). مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة حالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة ابي بكر بلقايد -تلمسان-الجزائر.
- بلوافي محمد، (2013). أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011 أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر.
- حاجي سمية، (2016). دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير-بسكرة- الجزائر.
- رقاب طارق، (2018). تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990-2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر.
- سليم عقون، (2010). قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة ماجستير قياسية تحليلية-جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- عباس كاظم الدعمي، (2008). أثر السياسة النقدية والمالية في المؤشرات أداء سوق الأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الكوفة.
- مسعود الدراوسي،، (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر:1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- مها محمد نافذ مشهور بهلول، (2015). المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية دراسة قياسية (1995-2012)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- يعقوب سعدي محمد الغفري، (2015). أثر برامج التشغيل الحكومية في قطاع غزة على معدل البطالة 2007-2013، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

ثالثاً: الأبحاث والمجلات:

- عدنان فرحان الجوارين، (2013). سياسات الهجرة والعمل وأثرها على بطالة المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (24).
- عيادة سعيد حسين، (2012). البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبارللعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (4)، العدد (8).

رابعاً: المؤتمرات والندوات

- افتخار محمد مناحي الرفيعي، ناظم عبدالله عبد والخليفاوي المحمدي، مالك علام عفات (2019). استقرارية دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية في الاقتصاد العراقي في اطار انموذجARDL للمدة

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.2

2015-1985، مجلة الدنانير، العدد (15).
- زينب شلال عكار، و عادلة حاتم ناصح، (2020). أثر السياسة المالية والنقدية على أداء سوق العراق للأوراق المالية دراسة تطبيقية في سوق العراق للفترة (2009-2018)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد (12)، العدد (30).
- كريم عبيس حسان العزاوي، و حسين عباس حسين الشمري، (2018). أثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة 2003-2014، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية الإدارية والمالية المجلد (10)، العدد (2).
- محمد جلال مراد، (2008). البطالة والسياسات الاقتصادية، عرض العمل والبطالة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- همسة قصي عبد اللطيف، و عمر عدنان خماس، (2017). أداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (52).

خامساً: الكتب

- احمد أبو الفتوح علي الناقة، (2001). نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية (مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية)، ط1، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية.
- بن علي بلعزوز، (2006). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية جزائر.
- بول سامو يلسون، (2006). الاقتصاد، مكتبة لبنان للنشر والتوزيع، بيروت.
- جلال حلمي، (2008). الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية، جامعة عين شمس، مصر.
- زكريا الدوري، ويسرى السامرائي (2006). البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- ساموبلسون واخرون (2001). الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ط15 عمان.
- عباس كاظم الدعمي، (2014). السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- عبد المعطي شحاته واخرون (2009). رؤى في التاريخ الاقتصادي، دار البسيوني للنشر، القاهرة.
- عبد علي كاظم المعموري، (2011). تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- عقيل جاسم عبد الله، (2006). مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن.
- القطابري، محمد ضيف الله (2009). دور السياسة التقنية، دار غيداء، عمان.
- مايكل ابد جمان، (2012). الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- منصور الراوي، (2002). سكان الوطن العربي: دراسة تحليلية في المشكلات الجغرافية، الجزء الأول بيت الحكمة-بغداد.

سادساً: المواقع الانترنيت

- جعفر طالب احمد الخزعلي، (2020). تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية.
- البنك الدولي http://databank.worldbank.org